

اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية رغبة منهما في توثيق روابط الصداقة بين حكومتي البلدين وشعبيهما وفي تطوير العلاقات التجارية بين البلدين على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة قد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى

يوافق الطرفان المتعاقدان على بذل الجهد لتطوير وتنمية حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك السعي لتحقيق ميزان تجاري متعادل بينهما وفقا للقوانين المرعية في كل منهما .

المادة الثانية

يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على معاملة الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمنح تراخيص الاستيراد والتصدير والإجراءات الخاصة بذلك وما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والإجراءات الجمركية الخاصة باستيراد وتصدير ومرور وتخزين السلع ونقلها من سفينة الى أخرى وفقا للقوانين المرعية في كل منهما .

لا تطبق معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليها في هذه المادة على ما يلي :-

1 - الامتيازات والتسهيلات التي منحتها او التي تمنحها في المستقبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لأي بلد من البلاد العربية او بلد من البلاد المجاورة .

2 - الامتيازات والتسهيلات التي منحتها او التي قد تمنحها في المستقبل حكومة جمهورية الصين الشعبية لأي بلد من البلاد المجاورة .

3 - الامتيازات التي تنشأ عن اتحاد جمركي او منطقة تجارية حرة او أية إجراءات إقليمية والتي يكون او سيكون أحد الطرفين المتعاقدين عضوا فيها .

4 - الأفضليات الممنوحة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين للسلع والمنتجات المستوردة بموجب برنامج المساعدة الممنوح لهذا الطرف من قبل بلد ثالث او مؤسسة او منظمة او هيئة دولية .

المادة الثالثة

يجري تبادل السلع بين البلدين وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين .

المادة الرابعة

يوافق الطرفان المتعاقدان على دفع ثمن البضائع التي يجرى التعامل فيها وفقا لهذه الاتفاقية بالعملة الحرة القابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان .

المادة الخامسة

يوافق الطرفان على إقامة معارض لسلع كل منهما في البلد الاخر كما يوافقان على ان يقدم للطرف الآخر في حدود القوانين واللوائح المعمول بها في كل منهما كافة أنواع التسهيلات لإقامة مثل هذه المعارض .

المادة السادسة

يقوم الطرفان المتعاقدان ان من أجل تسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية بتشكيل لجنة مشتركة تكون أهم واجباتها تحقيق ما يلي :-

1 - مراجعة نتائج تطبيق هذه الاتفاقية .

2 - تسوية الصعوبات الطارئة والتي قد تنشأ أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية .

3 - تقديم الاقتراحات التي تهدف الى تنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

تجتمع هذه اللجنة في أي وقت يتفق عليه الطرفان في عمان او بكين بناء على طلبهما .

المادة السابعة

يصح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ توقيعه وبطل نافذ المفعول لمدة سنة واحدة واذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في تعديل هذا الاتفاق او إلغائه قبل انتهاء مدته بثلاثة أشهر يظل هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة سنة أخرى تلقائياً وبطل يتجدد بهذه الطريقة .

وقع هذا الاتفاق في بكين بتاريخ اليوم الثاني عشر من شهر مايو سنة 1979 بنسختين أصليتين كل منهما محرر باللغتين العربية والصينية على ان يعتمد النص باللغتين .

المخول بالتوقيع عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية

نائب وزير التجارة الخارجية

المخول بالتوقيع عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سفير المملكة الأردنية الهاشمية

لدى جمهورية الصين الشعبية